الإنتربول

مشروع TORAID

مكافحة الجريمة المالية عبر الوطنية في جنوب شرق آسيا

الوضع

تقوّض الجريمة المالية عبر الوطنية النظم المالية العالمية وتعيق النمو الاقتصادي وتتسبب في خسائر فادحة للأفراد والشركات في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل غسل الأموال تهديدا للأمن القومي لأنه يساعد على تمويل الجريمة المنظمة ويضعف الاقتصادات من خلال تسهيل الفساد.

وسجلت قضايا الاحتيال والنصب المالي رقما قياسيا على الصعيد العالمي في عام 2021. فقد أبلغ المستهلكون عن خسارة أكثر من 5,8 مليارات دولار أمريكي نتيجة الاحتيال في عام 2021: أي زيادة بنسبة 70 في المائة مقارنة بالسنة الماضية، وفقا للجنة التجارة الفيدرالية. وبشكل ملفت للنظر، ارتفع أيضا متوسط الهجمات الاحتيالية الشهرية على المصارف من 1977 حالة في عام 2020 إلى2320 في عام 2021، وفقا لشركة LexisNexis Risk Solutions.

وتنشط الجماعات الإجرامية الضالعة في الجرائم المالية على نطاق عالمي. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب استمرار جائحة كوفيد- 19 التي يستغل المجرمون في سياقها أيّ فرص جديدة للاحتيال على الشركات والأفراد وسرقة الأموال العامة. وتشمل جرائمهم التصيد الاحتيالي والاحتيال الهاتفي والاحتيال الاستثماري والاحتيال بواسطة بطاقات الدفع. وبسبب الجائحة، كثُرت على الإنترنت المتاجر والمواقع الإلكترونية المزيفة وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي الكاذبة التي تدّعي بيع الكمامات الجراحية وغيرها من اللوازم الطبية..

مشروع TORAID

أهداف المشروع

يتمثل الهدف العام لمبادرة TORAID في تعزيز السلامة والأمن بشكل شامل في جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال تدريب أجهزة إنفاذ القانون على التصدي بكفاءة وفعالية للأنشطة الإجرامية المتصلة بكوفيد-19.

وستستفيد هذه المبادرة من العمل المنجز في إطار مشروع الإنتربول TORII (تعقّب التدفقات المالية غير المشروعة وتعطيلها ومصادرتها). وستؤدي بشكل خاص إلى التوعية بالقدرات التي يسخّرها مركز الإنتربول لمكافحة الجريمة المالية والفساد (IFCACC) للتصدي لمجموعة واسعة من الجرائم المالية، وتشمل جرائم الاحتيال المالي التي يسهّل الإنترنت ارتكابها، وغسل الأموال، وإساءة استخدام الأصول الافتراضية.

وسيسهم المشروع، من خلال مجموعة من الأنشطة المحددة الأهداف، في النهوض بالتعاون عبر الوطني والتشجيع على اتخاذ إجراءات تحرّك عالمية أكثر كفاءة.

أنشطة المشروع

- تزويد أفراد أجهزة إنفاذ القانون بالمعارف والكفاءات اللازمة لمنع الجرائم المالية المتصلة بكوفيد19- والتحقيق فيها؛
- تمكين هؤلاء الأفراد من التحرك بسرعة وفعالية إزاء الجريمة المالية عبر الوطنية (التي يسهّل الإنترنت ارتكابها) من خلال إقامة بنية تحتية تقنية فعالة؛
- تشكيل مجموعة من المدرّبين المحليين في المنطقة لتحسين قدرات السلطات الوطنية في مجال التحقيق في الجريمة المالية عبر الوطنية؛
- توسيع نطاق الشبكة الحالية لأفراد إنفاذ القانون المتخصصين لتضطلع بدور جهات اتصال دولية تتولى تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المالية عبر الوطنية؛
- مساعدة البلدان الأعضاء على كشف التدفقات المالية غير المشروعة التي تنطوي على عملات افتراضية وعملات إلزامية (fiat currencies)، والتحقيق فيها. (النقود الإلزامية هي عملة تصدرها الحكومات ولا تدعمها أيّ سلعة، كالذهب مثلا، بل تدعمها الحكومة التي أصدرتها. ومعظم العملات الورقية الحديثة هي عملات إلزامية، بما في ذلك الدولار الأمريكي واليورو)؛
- التوعية الشاملة بنَقَلة الأموال (الأشخاص الذين يحوّلون إلى المجرمين، غالبا دون قصد منهم، أموالا اكتُسبت بطرق غير مشروعة ويساعدونهم بالتالي على غسل أموالهم غير المشروعة).

البلدان المشاركة

إندونيسيا، وبروني، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، وكمبوديا، ولاوس، وماليزيا.

الجدول الزمني: من عام 2022 إلى عام 2023
الميزانية: 000 474 يورو
الجهة المانحة: وزارة الخارجية في اليابان

外務省
Ministry of Foreign Affairs, Japan

الإنتربول

مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار
Napier Road 18
Singapore 258510
الموقع على الويب : WWW.INTERPOL.INT
تويتر : @INTERPOL_HQ